DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

No. ... . الرقم

Copyright © King Saud University

٨١٩
ر٠م

رساله مخلوف البدوى على البسمله ، تأليف مخلوف بن محمد البدوى ، المنياوى ، المصرى ٠٠٠-١٢٩٥هـ . كتبها بخطه - ١٢٦٥هـ.

٣٦١٧ ١٢ ق ١٧ س ٢ر١٦×٨ر٢٢ سم

نسخة جيده خطها نسخي معتاد ، آخرها استدراك

معجم المؤلفين ١٢ : ٢١٢ ، هدية العارفين ٢ : ٤٢٣

١- البلاغه العربيه أ- المنياوى ، مخلوف بن محمد

-١٢٩٥هـ ب- مخلوف بن محمد البدوى المنياوى

(ناسخ) جـ- تاريخ النسخ د- رسالة على جملة البسملة.

Copyright © King Saud University

٨١٩
ر٠م

رساله مخلوف البدوى على البسمله ، تأليف مخلوف بن محمد البدوى ، المنياوى ، المصرى . . . -١٢٩٥هـ . كتبها بخطه - ١٢٦٥هـ .

٣٦١٧ ٢ ا ف ١٧ س ٢ر١٦×٨ر٢٢ سم

نسخة جيده خطها نسخي معتاد ، آخرها استدراك

معجم المؤلفين ١٢ : ٢١٢ ، هدية العارفين ٢ : ٤٢٣

١- البلاغه العربيه أ- المنياوى ، مخلوف بن محمد

-١٢٩٥هـ ب- مخلوف بن محمد البدوى المنياوى

(ناسخ) جـ - تاريخ النسخ د- رسالة على جملة البسملة .

Copyright © King Saud University

١٢١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

على البسملة

هذه رسالة للشيخ مخلوف البدوي

الصعيدي نفعنا الله به

٧٦١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

ان من خير ما سطره القلم وصرفت نحوه عاليات الهمم حمد الله
تعالي علي جزيل الانعام والصلاة والسلام علي سيدنا محمد اشرف
الانام وعلي اله واصحابه السادة الكرام وبعد فيقول اسير
خطاياه الراجي عفو مولاه المتضرع الي القريب المجيب المنسوب
لمنية بني خصيب محمد بن محمد البدوي بلغه الله المرام
والحقه بحسن الختام لما من الله تعالي بجزيل الاحسان واردت
قراءة بعض الكتب لبعض الاخوان واجبت ان اتشرف في البدا
بحضور مشايخي الاعيان جمعت كلمات قليلة علي جمله البسملة
الجلية من كلام السادة الاعلام المستصبح بهم في الظلام
لاسيما الاستاذ ابو العرفان علامة وقته والامام الصبان
ومتي قلت العلامة فهو المراد وعلي الله الكريم الاعتماد
فقلت مستعينا في المقصود بالله الملك المعبود انما ابتدا
المصنفون كتبهم بالبسملة اقتدا بالكتب السماوية التي
اشرفها القران العزيز فاقتصار المولفين عليه ليس للا
حتراز بل لكونه اشرف الكتب بنا علي ما قاله العلامة
ابو بكر التونسي من اجماع علمائه كلهم ملة علي ان الله تعالي
افتتح جميع كتبه بالبسملة وبدل لما قاله خبر بسم الله
الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب نقله في الجامع الصغير ولا
يعارض هذا قول السيوطي انها من خصوصيات النبي
وامته لقوله بعض المحققين المختص به وبامته البسملة
بهذه الالفاظ العربية علي هذا الترتيب وعملا بقوله صلي
الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن
الرحيم فهو اجذم اورده شيخ الاسلام وغيره وقالوا
رواه ابو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح ولنتكلم
علي هذا الحديث الشريف بطرف مما يناسبه فنقول اعلم
ان كل اما ان تضاف الي منكر او معرف وكل منهما اما مفرد
او جمع فان اضيفت لمنكر مطلقا فهي لاستغراق افراده وهي

احاد

احاد ان كان مفردا كما هنا وجماعات ان كان جمعا نحو كل رجال
تحملون الصخرة العظيمة وان اضيفت لمعرف فان كان جمعا
فهي لاستغراق احاده نحو جاني كل الرجال وان كان مفردا
فهي لاستغراق اجزايه نحو كل زيد حسن قاله العلامة ومراده
بالمنكر حقيقة او حكما ليدخل ما هو في حكم النكرة من المعا
رف كالمعرف بال الجنسية والمراد بالامر ما هو اعم من الفعل
والقول كما في وشاورهم في الامر لا مقابل لا ما قابل النهي
النهي فهو واحد الامور لا الاوامر واضافة كل اليه علي
اللام لعدم صلاحية غيرها وقد قال ابن مالك
وانو من او في اذا لم يصلح الاذاك واللام خذا لما سوي
ذينك واخصص اولا ولا يشترط صحة ظهور اللام في اللفظ
بل يكفي صحة ظهورها في مرادفه فهي هنا وان لم يصح ظهورها
في اللفظ يصح ظهورها في مرادفه فيقال جميع الافراد المنسوبة
للامر ذي البال ونسبتها له من نسبة الجزييات لكليها لما مر
ان كلا لاستغراق افراد ما اضيفت اليه من النكرات فهي
في حال اضافتها لامر تدل علي عموم افراد وجزييات
وتلك الجزييات منسوبة للامر الذي هو كليها وقال ذي
بال ولم يقل صاحب بال لاقتضايه متبوعية الموصوف
وتابعية المضاف اليه بعكس صاحب ومن ثم وصف الله
بونس في مقام ذكر الانبيا بذي النون لان مقام ذكر
الانبيا مقام مدح ومقام المدح يقتضي الوصف بما
يودي لرفعه الممدوح فناسب وصفه بها ووصفه
في مقام النهي عن التشبه به بصاحب الحوت
لان هذا المقام مقام حط الرتبة فلا يناسبه ما يقتضي
الرفعة فناسب الوصف بصاحب والبال يطلق علي
معان منها الحال والقلب والحوت العظيم كما في القا
موس والمختار ويصح هنا ان يراد به الحال اي ذي

المنكر نحو

حال يهتم به شرعا وان يراد به القلب علي ان المراد قلب متعاطي
ذلك الامر فتكون الاضافة لادني ملابسة واطلق عليه ذي
بال بمعني قلب باعتبار انه يهم قلب متعاطيه ويشغله والقلب
ح باق علي حقيقته والتجوز انما هو في الاثبات او علي ان
المراد قلب ذلك الامر تشبيها لحالته المهتم بها بالقلب
في الشرف مع الرمز الي فيكون استعارة مصرحة او تشبيها
في النفس للامر المهم بانسان في الشرف مع الرمز الي المشبه
به بشئ من لوازمه تخيلا وهو ذي بال فيكون في الكلام
استعارة مكنية ولا يرد علي تقرير الاستعارة المصرحة
ان الحال من معاني البال الحقيقية فلا يستعار له لما حققه
حفيد السعد من ان اللفظ المشترك في اصطلاح التخاطب
اذا استعمل في احد معانيه لا باعتبار ان اللفظ مجاز موضوع
له بل باعتبار علاقة بينه وبين معني اخر من معانيه
كان اللفظ مجازا فاحفظه ولا علي تقرير الاستعارة المكنية
ان فيه جمعا بين الطرفين لان ذا القلب هو الانسان لانا نقول
ذو القلب اعم من الانسان والمشبه به الانسان بخصوصه
وهو لم يذكر بخصوصه فلا جمع وقوله لا يبدأ صفة ثانية
لامر فهو جري علي الاحسن من تقديم النعت بالمفرد علي النعت
بالمفرد علي النعت بالجملة وقوله فيه اي بسببه ففي سببية
فعايدة الاتيان بالظرف مع صحة تركه لانه ليس نائب فاعل
ولا يتوقف عليه تمام الكلام افادة ان المطلوب التسمية
في ابتداء الامر ذي البال بسببه لا مطلق وقوع التسمية
في ابتدايه ولو بسبب امر اخر بحيث يكون هذا غير منظور
اليه عند التسمية فلا يكون محصلا للمطلوب اذا اتي بها
في بدأ الاكل قصدا وهو شارع في السفر غير ناظر الي
السفر لعدم السببية بالنظر اليه ونايب فاعل يبدأ ضمير
مستتر فيه يعود علي امر لان المضاف هنا لفظ كل والغالب

ح رجوع الضمير للمضاف اليه وقوله فهو اجذم دخلت
الفا في الخبر لشبه المبتدا هنا باسم الشرط في العموم لكن هذا
قليل لان المبتدا هنا ليس من المبتدا الذي تدخل الفا في خبره
بكثرة لشبهه باسم الشرط في العموم واستقبال معني ما بعده
لعدم الاستقبال المذكور هنا والمبتدا المذكور يكون في خمس
عشرة صورة موصول بفعل صالح للشرطية بان يكون خاليا
من اداة شرط وعلم استقبال كالسين وسوف ومن وما
النافية ولن وقد موصول بظرف موصول بجار ومجرور
موصوف باحد هذه الثلاثة فهذه ست مضاف الي الموصول
والموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول
المذكور ويشترط في الجميع قصد العموم واستقبال معني
الصلة او الصفة وما ذكر من كون دخول الفا هنا قليلا
صرح به بعضهم وهو مسلم ان كانت العبرة عند تعدد
الصفة بالاولي والا فلا بل يكون من الكثير لان المبتدا المضاف
الي موصوف بفعل صالح للشرطية وهي لا يبدا والاجذم
المقطوع اليد والذاهب الانامل كما في القاموس وعلي
الاول اقتصر في المصباح ويروي افقطو وهو المقطوع
اليد ويروي ابتر وهو المقطوع الذنب قال الشيخ
زاده في حواشيه علي البيضاوي في قوله ابتر رمز الي ان
نقصان الاول يودي الي نقصان الاخر اي لانه جعل كونه
ناقص الاخر كالابتر مرتبا علي كونه ناقص الاول بعدم
البدا بالبسملة فقد رتب نقص الاخر علي نقص الاول ولا
شك ان ما رتب عليه شي يودي الي المرتب عليه وكل من
الثلاثة صفة مشبهة مصوغ من فعل لازم مكسور العين
والكلام علي كل من الروايات الثلاثة من باب التشبيه البليغ
وهو ما حذفت منه الاداة والوجه او من باب الاستعارة
المصرحة علي الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازاني

في مثل هذا التركيب كزيد اسد وتقريرها هنا علي مذهبه ان نقول
شبه النقص الشرعي بالنقص الحسي واستعير اللفظ
الموضوع للمشبه به وهو البتر مثلا للمشبه واشتق من البتر
مثلا ابتر بمعنى ناقص نقصا شرعيا علي طريق الاستعارة التصر
يحية التبعية فالمشبه في التبعيه مطلق ناقص نقصا شرعيا
والمذكور هنا وهو الامر ذو البال الذي هو مدلول الضمير ناقص
نقصا مخصوصا من افراد ذلك المطلق او المجاز المرسل وذلك
ان اصل البتر مثلا نقصان الذنب فاطلق عن قيده وجعل
لمطلق نقص ثم جعل للنقص المخصوص بعدم البدأ بالبسملة
اما لكونه فردا من افراد ذلك المطلق فيكون مجازا مرسلا
بمرتبة او لكونه اعتبر خصوصه بقطع النظر عن كونه
فردا من افراد ذلك المطلق فيكون مجازا مرسلا بمرتبتين
والعلاقة دايرة بين الاطلاق والتقييد والمقصود انه ناقص
وقليل البركه وان تم حسا وتقييد الامر بذي البال مخرج
لما لا بال له من المحقرات شرعا كالمحرم والمكروه وعرفا
كتناول زبله فلا يطلب فيه التسمية صيانة لاسمه
تعالي عن مصاحبة المحقر وتخفيفا علي العباد بعدم طلبها
منهم في كل جليل وحقير فان قيل يرد علي روايه لبسم
الله بباء واحدة ان اسم مفرد مضاف لمعرفة فيعم فيكون
المعني كل امر ذي بال لا يبدا فيه بجميع اسماء الله فيكون
المطلوب البدا بجميع اسماء الله وهو عسر جدا اجيب بان
معني قولهم المفرد المضاف لمعرفة يعم انه يصلح للعموم
اذا دلت عليه قرينة والقرينة هنا قايمة علي عدم ذلك
اذ العسر منتف عن هذه الامة فان قيل الابتدا بالبسملة
ليس ابتدا بالسم الله لان الباء والفظ اسم ليس واحد منهما
اسما من اسمايه تعالي اجيب بان تصدير الامر بذكر اسمه
تعالي يقع علي وجهين احدهما ان يذكر في ابتدا الامر اسم

خاص

خاص من اسمايه تعالي كلفظ الله الثاني ان يذكر لفظ دال علي
اسمه تعالي كما هنا فان لفظ اسم يدل علي اسمه تعالي لكن
لا تختص دلالته باسم معين علي ان الاضافة استغراقيه
او جنسية وتختص علي انها عهدية او للبيان فالابتدا بلفظ
اسم ابتدا بالسم الله واما الباقي فهي وسيلة الي ذكره علي الوجه
المطلوب فالبدا بها ليس قصديا فكانها لم تحصل بها بدا اذ
المعتبر انما هو القصدي نبه علي ذلك السيد الجرجاني قال
العلامة اقول لا يخفي ان السوال انما يتجه علي رواية لبسم
الله بباء واحدة اه اي لافادة هذه الرواية طلب البدات
بالاسم دون رواية لبسم الله بباءين فانها تفيد ان المطلوب
البداة بهذا اللفظ لا باسم من اسمايه تعالي فلا يراد قال ثم
اقول لعل مراده بالوجه المطلوب مصاحبته او الاستعانة
به مع الاختصار اللفظ والخطي يندفع بقولنا مع الاختصار
اللفظي والخطي ما قد يقال يمكن ذكر الاسم علي الوجه المطلوب
مع عدم تقديم الباء كان يقال اسم الله الرحمن الرحيم مصاحبا
او مستعانا به فاحفظه اه فان قيل هذا الحديث معارض
لحديث الجملة وهو كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمدلة
وبيان التعارض ان امتثال احدهما يفوت امتثال الاخر
لان البداة انما تكون بواحد اجيب بامور منها ان
المقصود بالبسملة والحمدلة ما هو اعم منهما وهو ذكر الله
والثنا عليه سواء كان بصيغة البسملة والحمدلة او غيرهما
ويدل علي ذلك رواية ذكر الله فهما محمولان عليها
فان قلت فيه حمل المقيد علي المطلق والجايز العكس
قلت العكس فيما اذا ورد مقيد واحد ومطلق
اما اذا ورد مقيدان بقيدين متنافيين ومطلق
كما هنا فانهما يحملان عليه كما صرحوا به فان قلت
هذا مخالف لما في الاصول من انه اذا ورد مطلق ومقيدان

بقيدين متنافيين فان كان المطلق اولي باحدهما من الاخر
حمل المقيد الذي هو اولي به كاية صوم كفارة اليمين وايتي
صوم كفارتي الظهار والتمتع فانهما مطلقة وقيدتا ان
وحملت هي علي اية الظهار في وجوب التتابع لان اليمين
اولي به لاشتراكه مع الظهار في النهي وهذا الوجوب قول
قديم للشافعي رضي الله عنه وان لم يكن احدهما اولي
بقي المطلق علي اطلاقه وكل من المقيدين علي تقييده
ولاجمل لانتفاء المرجح كما في اية قضاء رمضان
اي فعدة من ايام اخر مع ايتي صوم الظهار والتمتع
قلت ذاك محمول علي ما اذا تعذرت مواضع الاطلاق
والتقييد كما يفهم من التمثيل وما هنا محمول علي خلافه
كما في الحديث لاتحاد الموضع وهو الابتداء ومنها ان
الباء في الجوتين ليست للتعدية صلة يبدأ كما هو مبني
التعارض بل هي للاستعانة والاستعانة بشيء والمصاحبة
له لاينافيان الاستعانة بغيره والمصاحبة لذلك
الغير ويوجه تقدم البسملة علي هذا بقوة حديث
البسملة ومقتضي هذا الجواب انه لخروج عن العهدة
بذكرها قبل المقصود بالذات وان سبقهما شيء اخر
لكن الاولي ان لايسبقهما شيء اخر موافقة للكتاب
العزيز وقيل للاستعانة وباء الاستعانة هي الداخلة والباصح
علي واسطة الفعل المذكور معها التي يتوقف وجوده
عليها وهو معترض بانها هي التي للآلة وجعل الباء
هنا للآلة فيه اساءة ادب اذ يلزم عليه جعل اسم الله
آلة وما اجيب به من ان للآلة جهتان جهة تحقير وهي
انها غير مقصودة لذاتها وجهة تعظيم وهو ان
الفعل انما يوجد بها وهي المقصودة هنا لا الاولي
التي لاحظها المعترض فالتأليف علي الوجه الاكمل

شرعا

شرعا انما يكون باسم الله تعالي فينزل توقف الكمال
منزلة توقف الوجود لكون الناقص كالعدم قال العلا
مة هو غير دافع لبقاء الابهام وقيل للمصاحبة وباء
المصاحبة هي التي يمكن مع ويغني عنها وعن مصحوبها
الحال كما في اهبط بسلام اي مع سلام او مسلما والمراد
بالمصاحبة هنا بقرينة المقام المصاحبة علي وجه
التبرك وبقية معاني الباء كغيرها مفصلة في كتب
النحو فيرد سؤال هل هذه من الحروف من الالفاظ
المشتركة كاشتراك عين بين معانيها وتحقيق
جوابه ان يقال اعلم ان المعاني الواردة فيها حروف
الجر ينظر فيها اما ان لم تكن متبادرة من حرف
اخر غيره فيحكم بان هذا الحرف مشترك بينها وضعا
كالاستعانة والسببية والتعدية الخاصة وبالنظر للباء
فالباء مشتركة بين هذه الامور قطعا لانها لاتتبادر
من غيرها مع كونها وردت لها في العربية والاصل
الحقيقة واما ان كانت متبادرة من حرف اخر كالابتداء
والانتهاء بالنظر للباء فان الاول متبادر من
لفظ من والثاني من لفظ الي فهذا وقع فيه
خلاف مذهب البصريين رده من اصله لان مذهبهم
ان المعني بقياس كما ان احرف النصب والجزم كذلك
فان ورد ما يوهم ذلك اولوه اما بتضمين كما في قوله
شربن بها البحر ثم ترفعت متي لجج خضر لهن نئيج
ولا يسلمون ان الباء بمعني من بل يقولون شربن
مضمنا معني روين وألبا باقية علي معناها وكما
في وقد احسن بي اذ اخرجني من السجن فلا يسلمون
ان الباء بمعني الي بل هي علي معناها واحسن مضمنا
معني لطف واما بتجوز كقوله ولا اصلبنكم في جذوع

النخل

والمعنية ج

اذا تبادر من حرف جار فهو له وان
تعين عن هذا الحرف او غيره في هذا
المعنى بقياس صح

النحل فالاستعارة المشهورة علي مذهبهم ومذهب جمهور الكو
فيين وبعض المتاخرين جواز نيابة حروف الجر بعضها عن
بعض بلا شذوذ وقال في المغني وهو اقل تكلفا فعليه حرف
الجر مشترك وضعا بين جميع ما ورد من هذا الحرف له ولا
ينافيه ذكر النيابة لانهم لما راوا هذا المعنى متبادرا من
هذا الحرف اكثر من تبادره من الاخر حكموا بان الاخر نايب
وان كان كل منهما يستعمل فيه حقيقة ثم ذهب قوم الى ان
في الاية للتعدية بمعنى علي ولا نجوز فحقق هذا المقام
فكثيرا ما تقع فيه الاوهام اه امير وانما خصت الباء بالبدا
بها من بين الحروف قيل لانها اول ما صدر من عالم الارواح
يوم السبت بربكم قالوا بلي وقيل تنبيها بما فيها من الكسر
بناء وعملا علي انه لا يتقدم الا المنكسر المتواضع واشارة الي
طلب التواضع في مبدا كل ذي بال ولا يرد عليه لام الجر
لانها تفتح مع الضمير غير الياء وطول راسها بنحو من نصف
الف كما في الشنواني وغيره قيل تعظيما للحرف الذي ابتدا به
كتاب الله تعالي ثم طرد التطويل في بسملة غيره وقيل
تفويضا عن الف اسم المحذوفة منه بنحو من نصفها ويقولنا
بنحو من نصفها يندفع ما يقال التعويض
عن الالف بنا في التخفيف لحذفها والاسم لغة ما دل
علي مسمي فيصدق باتواع الكلمة الثلاثة وما واقعة
علي المفرد بدليل مسمي لان المفهوم منه المعني الافرادي
فلا تسمي الجملة اسما لغة كما قاله بعضهم ثم الاسم ان
اريد به اللفظ الدال علي المسمي كلفظ زيد الدال علي
ذات مشخصة فغير المسمي قطعا وان اريد به المدلول
مجاز العلاقة المحلية او السببية باعتبار فهم المدلول
من الدال فعينه مطلقا عند غير الاشعري واما
عنده فعينه ان كان جامدا كالله وغيره ان كان

مشتقا

مشتقا من صفة فعل كالخالق والا غيره وعينه ان كان
مشتقا من صفة ذات كالعالم قال السعد في شرح المقاصد
الاصحاب اعتبروا المدلول المطابقي فاطلقوا القول بان
الاسم هو نفس المسمي للقطع بان مدلول الخالق شي
ماله الخلق لا نفس الخلق ومدلول العالم شي ماله
العلم لا نفس العلم والاشعري اخذ المدلول اعم واعتبر
في اسما الصفات المعاني المقصودة فزعم ان مدلول الخا
لق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو
لا عين ولا غير اه فتحصل مما ذكر ان الاسم بمعني اللفظ
الدال غير المسمي قطعا وبمعني مطلق المدلول تارة
تكون عينه وتارة تكون غيره وتارة تكون لا غيره
ولا عينه فلهذا قال بعضهم لا معني للخلاف في ان الا
سم غير المسمي او عينه والغير المنفي في قولهم صفة
الذات ليست غير الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع
بان الصفة غير الموصوف وان لزمته واما التسمية
فتطلق علي وضع الاسم علي المسمي وعلي ذكر المسمي
باسمه فهي غير الاسم وغير المسمي والجلالة ان اريد
بها مدلولها فان اريد بالاسم كل اسم من اسمايه تعالي
سوا اختص به كالله والرحمن والرب معرفا بال او تبا
درمنه كالفتاح والغفار كما كانت اضافة اسم اليها لامية
استغراقية وان اريد به جنس اسمايه تعالي فلامية
جنسية وان اريد اسم مخصوص فلامية عهدية ومراد
هم بالجنس في الاحتمال الثاني الجنس في ضمن الافراد
لا الجنس من حيثه هو لعدم صحة ارادة الباري بالبسملة
له لان جنس الاسم من حيثه هو لا ينطق به حتي يقع
ابتدا او استعانة به او مصاحبة له والجنسية بذلك
المعني المراد هي العهدية ذهنا في اصطلاح البيانيين

وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله مع ان ابتداء الامر ليسم الله
حاصل بقوله بالله مبالغة في الادب حيث لم يوتى بما يدل
على الذات من اول الامر بل اتى بما يدل على ما يدل عليها
وهو الاسم اذ مدلوله لفظ دال على مسماه فهو كقولهم
سلام على المجلس العالي وعلى الحضرة الشريفة ولانه
ابعد عن ايهام القسم من بالله والاشعار بان الاستعانة
والتبرك يكونان باسمه كما يكونان بذاته واعلم انه كما
تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم فاختلف
فيه اختلافا كثيرة منها خلاف فهم في كونه علما او وصفا
او اسم جنس فقال الجمهور انه علم وضع للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد وهذا ان الوصفات
لا يفاح المسمى لا لاعتبارها في المسمى والا لكان المسمى
مجموع الذات والصفة مع انه الذات فقط على الصحيح
ان قيل يعكر عليه قولهم هذا الاسم مستجمع لجميع الصفات
اذ هو يفيد انه يدل عليها قلنا ليس المراد انه يدل عليها
مع الذات بل معناه انه مستجمع لجميع الصفات باعتبار
المعنى الملحوظ مرجحا للتسمية به المفهوم من اصله
الذي هو اله على الاصح وهذا المعنى هو الالوهية
المتضمنة جميع صفات الكمال واستدلوا لهذا القول
بثلاثة اوجه الاول ان يوصف به الثاني انه لا بد له
تعالى من اسم تجري عليه صفاته كما هو قانون الوضع
اللغوي ومقتضى استعمالات العرب ولا يصلح له مما
يطلق عليه سواه لظهور معنى الوصفية في غيره
خلافا له الثالث انه لو لم يكن علما بان كان صفة او اسم
جنس لكان كليا فلا يكون لا اله الا الله توحيدا مع انه
توحيد بالاجماع واجيب في الاولين بانهما انما ينفيان
كونه وصفا لا كونه اسم جنس لانه يوصف ولا يوصف
به

ولا يوصف به صح

به ولانه يكفي في جريان تلك الصفات وقال البيضاوي الاظهر
انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه سبحانه وتعالى بحيث
لا يستعمل في غيره وصار كالعلم اجري مجرى العلم في اجرا
الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال
الشركة وقوله لما غلب الى قوله وعدم اي فلا دلالة لكونه
يوصف ولا يوصف به ولا لصلاحيته لاجراء صفات الذات
عليه على العلمية وقوله وعدم الخ اي فلم يلزم على كونه
صفة كونه كليا فاندفعت الوجوه المذكورة في اثبات
كونه علما وفي قوله وصف في اصله اشعار بانه صار
علما بالغلبة وصرح به الشيرازي في حواشيه عليه
واستدل البيضاوي على ما اختاره بثلاثة اوجه الاول
ان ذاته تعالى من حيث هي من غير اعتبار امر اخر معها
امر غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ
قال الشيخ زاده اي لا يمكن ان يكون مدلولا عليه
بلفظ يوضع له لخصوصه سواء كان الواضع هو الله
تعالى او البشر اما الاول وهي نفي امكان ان يدل عليه
بلفظ يوضع له لخصوصه على ان الواضع هو الله
فلان الحكمة في وضع اللفظ للمعنى فهم البشر المعنى
عند اطلاق اللفظ وهو انما يتصور في المعاني المعقولة
للبشر واما الثاني فظاهر لان وضع البشر للمعنى فرع
تعقله وهو غير ممكن لهم الثاني ان الاسم الكريم
لو دل على مجرد ذاته اي بحسب الاصل لما افاد قوله
تعالى وهو الله في السموات وفي الارض معنى صحيحا
قال الشيخ زاده اي ان الظاهر تعلق قوله في السموات
بلفظ الجلالة فلو لم يكن وصفا في الاصل لما صح
ان يتعلق به الظرف لعدم اشتماله على الفعل اصلا
لا في الاصل ولا في وقت الاستعمال فلا يفيد معنى صحيحا

وصف اصله

علي تقدير جعله علي ظاهره وان افاده علي خلاف ظاهره
وانما ان كان وصفا في الاصل وان كان ذلك مهجورا عند
استعماله علما فيصح ان يتعلق به الظرف باعتبار اشتماله
علي معني الفعل في الاصل فيكون المعني وهو المستحق
للعبادة فيهما الخ وقوله علي خلاف ظاهره من انه يجعل
الظرف متعلقا بمحذوف اي المعبود في السموات والارض
او حالا من سركم وجهركم وجملة يعلم يصح ح ان تكون
خبرا ثانيا وان تكون هي الخبر والله بدل ويكون الخطاب
علي كل عاما للملائكة ايضا اذ لا سر لغيرهم ولا جهر في السموات
وقول البيضاوي مما افاد الخ يقتضي بظاهره انه يفيد
معني فاسدا علي تقدير دلالة لفظ الجلالة علي مجرد
ذاته المخصوصة وبينه الشيرازي بان المعني ح ذاته
تعالي في السموات والارض وهو فاسد مما فيه من افادة
الحلول والجسمية قال العلامة اقول هذا خروج عن
موضوع ظاهر الاية وهو تعلق الظرف بالاسم الكريم
لتعلقه علي هذا يكون محذوف وعليه يكون دفع
الفساد باعتبار تقدير المحذوف كونا خاصا كالمعبود
فتنبيه الثالث ان معني الاشتقاق هو كون احد
اللفظين مشاركا للاخر في المعني والترتيب وهو
حاصل بين لفظ الجلالة والاصول التي تذكر له اي فهو
مشتق فيكون وصفا واجيب عن الاول بان التعقل
الذي لم تحصل للبشر هو التعقل بالكنه واما التعقل
بوجه مختص فهو حاصل لهم وهو كاف في فهم
المعني من اللفظ الذي هو حكمة الوضع ان قلنا الواضع
هو الله وفي امكان وضعهم اللفظ للمعني ان قلنا
الواضع هم بدليل وضع الاب علما لولده قبل رويته
وعن الثاني بان تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفية

لجواز

لجواز ان يكون تعلقه باعتبار ملاحظة المعني الوصفي الخارج
عن المفهوم من اصل اشتقاقه وعن الثالث بان كونه
مشتقا لا يقتضي كونه وصفا في الاصل وانما تقتضيه
ان لو وجب كون المشتق موضوعا لذات مبهمة وليس
كذلك فان اسما الزمان والمكان والالة مشتقات وليس
بصفات لدلالتها علي معني بنوع تعين ووجهه كما
افاده شيخنا البهائي ان اسما الزمان وما بعدها
انما تقال لما هو معد لمعاني مصادرها وغيره وان
كان صالحا لها لا تطلق تلك الاسماء عليه فمذهب
متلا باعتبار كونه اسم زمان موضوع لزمان
معد للذهاب لا لكل زمان وقع فيه ذهاب ومسجد
باعتبار كونه اسم مكان موضوع لمحل معد للسجود
لا لكل محل وقع فيه السجود ومفتاح انما يقال
للالة المعدة للفتح لا لمطلق ما وقع به الفتح
واما الصفات فتطلق علي كل متصف بمعني مصدرها وليس فيها اعداد الخ وقيل اسم لمفهوم
من حيث هو يحتمل الواجب لذاته والمستحق للعبو
دية
وكل منهما كلي الخ ممنوع في فرد فلا يكون علما اي
بل هو اسم جنس ورد باجماعهم علي ان لا اله الا
الله تفيد التوحيد ولو كان اسم المفهوم كلي
لم تفده لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة
لا يقال افادتها التوحيد باعتبار القرائن او الشرع
لانا نقول تفرقة اهل اللسان بين لا اله الا
الله ولا اله الا الرحمن فيعدون الاول توحيد
اي صريحا دون الثاني مع وجود القرائن في كل
دليل علي انها تفيده بذاتها لا بواسطة القرائن
فيبطل الشق الاول ولو كانت الافادة باعتبار

الشرع دون اللغة لزم ان لا يحكم بالتوحيد بمجرد هذا القول ما لم يعلم
ان القابل على اصطلاح الشرعي واللازم باطل فكذا الملزوم الذي
هو الثاني ثم انه اختلف على القول بانه علم بالوضع فقيل انه منقول
اي ماخوذ من اصل بنوع تصرف وقيل مرتجل لا اصل له ولا
اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتدا الذاته المخصوصة وعلى انه
منقول قيل انه منقول ومشتق من اصل لا يعلمه الا الله تعالى
فقال العلامة الامير لا يخفى ضعف هذا القيل اذ حيث لم
يعلم الاصل فمن اين الحكم بالاشتقاق فان اراد الادب فليقف
عن اصل الاشتقاق وقيل من اله اذا عبد بالبنا للفاعل او اذا
تحير لتحير الالباب في عظمته سبحانه من لا يعلم قدره غيره
فالعجز عن الادراك ادراك ومن كلام العارف المقدسي في مقام
تيه الكنوز يا ايها المدعي لله عرفانا وقد تفرد بالتوحيد
اعلانا ويطلب الحق بالعقل الضعيف وبالقياس والراي
تحقيقا وتبيانا ظننت جهلا بان الله تدركه تواقب الفكر
وتدريه ايقانا والعقول احاطته بديهتها
وهل اقام به دلالة برهانا الله اعظم شانا ان يحيط به
علم وعقل وراي جل سلطانا واذا فزع لانه يفزع من
خوفه وله في المهمات واذا ولع لولوع العارفين به جبا
وفكرا وذكرا ومن كلام المقدسي اذاقنا الله مدامه
ان المحبة احرقت احشائي ومدامعي تنهل كالانواء
فانا الحريق باضلعي وانا الغريق بادمعي يا منقذ الغرقاء
ومن العجايب ان نارا تحرق اثر اذا قد اعتد فوط بكاء
فالنار والماء الفرح تالغا هذا العمري اعجب الاشياء
واصله على كل معنى هو منه هذه المعاني انه فعال بمعنى
مفعول اي معبود او متحير في عظمته او مفزوع
اليه او من خوفه او مولوع به وقيل غير ذلك والرحمن
الرحيم صفتان مشبهتان موضوعتان للمبالغة

تزداد ضح

هو
مشتقان

مشتقان من رحم بضم الجا منقولا من رحم بكسرها لاطراد
نقل الفعل المتعدي الى فعل بالضم في باب المدح والذم
او من رحم بكسرها مجعولا لازما بان لا يقتبر تعلقه بمفعول
لا لفظا ولا تقديرا كقولك زيد يعطي اي يصدر منه الاعطا
فان قلت كيف يدعي اللزوم وقد ورد رحمن الدنيا والاخرة
ورحيمهما بالاضافة الى المفعول قلت من يدعيه يقول
انه على التوسع اي انه توسع باسقاط الجار وهو في منصب
ثم اضيف واورد على قولهم موضوعتان للمبالغة ان
صيغ المبالغة محصورة في خمسي فعال ومفعال وفعول
وفعل وفعيل العامل نصبا والصفتان المذكورتان ليستا
منها منها امار حمن فظاهر واما رحيم فلانه هنا غير
عامل نصبا وقد نص غير واحد على ان فعيلا انما يعد
منها اذا كان عاملا نصبا واجيب بان المحصور في الخمس
ما يفيد المبالغة بالصيغة والصفتان المذكورتان تفيد
انها بالمادة كما اراد على انه قد يمنع لهم قصد الحصر
في الخمس والرحمة لغة رقة في القلب تقتضي الاحسان
فهي من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى كالحيا
والرضا والغضب والفرح فوصفه تعالى بها انما هو على
ضرب من التجوز ولهذا ذكر الخادمي ان وصفه تعالى
بالرحمن الرحيم من المتشابه وما يذكر من معناهما تاويل
لهما على طريق الخلف اه فاما ان يراد بالرحمة غايتها
التي هي الاحسان فتكون صفة فعل او ارادة الاحسان
فتكون صفة ذات وهذا التجوز يصح ان على طريق المجاز
المرسل من باب استعمال اسم السبب الذي هو الرقة في
المسبب القريب الذي هو ارادة الاحسان او البعيد الذي
هو الاحسان او من باب استعمال اسم الملزوم في اللازم
القريب او البعيد وان يكون على طريق الاستعارة المفردة

المصرحة التبعية بان يشبه الاحسان او ارادته برقة القلب
بجامع ترتب الانتفاع والسرور على كل ويشتق من الرحمة
بمعنى الاحسان او ارادته الرحمن الرحيم والمكنية بان
يشبه مدلول الضمير المستتر في الصفة بذي الرحمة الحقيقي
بجامع صدور النفع من كل تشبيها مضمرا في النفس
وتجعل الصفة تخييلا وفيه من ايسان الادب مالا يخفى
وان يكون على طريق الاستعارة التمثيلية بان
يشبه هيئة انعامه تعالى على عباده ~~وسطهم بما نه~~
~~على الجمل وجه~~ بهيئة رقة الملك لرعاياه وعموم
بره بجامع هيئة منهما وهي هيئة التفضل على
المحتاج في كل ويستعار اللفظ الدال على الهيئة المشبه
بها هو ورحمن ورحيم للهيئة المشبهة بنا على جواز
افراد اللفظ المستعار في الاستعارة التمثيلية كما يقول
سعد الدين او الاقتصار لفظا على بعض المركب الموضوع
للهيئة المشبه بها كما يقول السيد وهذا الاقتصار موجب
لترك اللفظ المستعار فيما اه صبان بتصرف وقوله
لترك اللفظ الخ وفيه من التكلف والاساءة الادب مالا
يخفى ثم الرحمن مجاز لا حقيقة له بنا على المشهور من
عدم استعماله في غيره تعالى استعمالا صحيحا بخلاف
الرحيم وما ذكر من مجازيته وصفه تعالى بالرحمن
الرحيم هو بحسب اللغة اما وصفه تعالى بهما بحسب
الشرع فقال الاستاذ الصفوي الاقرب انه حقيقة
شرعية في الاحياء او ارادته لغاية التبادر بدون
ملاحظة علاقة وقرينة وشرط المجاز ملاحظتهما
واختلف في اي الصفتين ابلغ فقيل الرحمن ابلغ
من الرحيم لان زيادة البنا تدل على زيادة المعنى
وقيل الرحيم ابلغ لان قيلا للصفات الغريزية

كريم وشريف وفعلان للعارض كسكران وغضبان وه
وقال ابو حيان كل منهما ابلغ من جهة فابلغية فعلان
من جهة افادته الامتلاء والغلبة وابلغية فعيل من
جهة افادته التكرار والوقوع بمحال الرحمة اي عليها
ومراده بالمحال المرحومون قال ولذلك لا يتعدى الاول
ويتعدى الثاني تقول زيد رحيم المساكين كما يتعدى
فاعل اه وهو جري على ان الرحيم صيغة مبالغة
واشتكل تقديم الرحمن على القول بانه ابلغ بان
اللايق في الاتيان تقديم غير الابلغ على الابلغ
نحو جواد فياض وشجاع باسل ليكون لذلك
الثاني فايدة كما ان اللايق في النفي العكس
للعلة المذكورة واجيب بان محل ما ذكر اذا
تضمنت الابلغ غير الابلغ كما في الامثلة اما اذا لم
يتضمنه كما هنا اذ لا يلزم من الاتصاف بالجليل الاتصاف
بالدقايق فتقديم كل حسن لحصول الفايدة قال
العلامة اقول هذا الجواب انما يتاتى على ان الرحمن
ابلغ كما وكيفا او كيفا فقط لا على انه ابلغ كما في الكيف
فقط كما لا يخفى اه اي لان الابلغية في الكم فقط
لا تستلزم الابلغية التامة فيشمل ح الدقيقة فلكون
متضمنا لغير الابلغ فيجيب تقدم غير الابلغ
فان قلت لكن الافصح تقديم غير الابلغ مطلقا
اي ولو لم يتضمن الابلغ ما فيه لتيسر في من الادنى
الى الاعلى قلت التقديم الابلغ هنا وجيه
وهو ان الرحمن مع من باب التكميل المسمى بالا
جتراس ابيض الذي هو البلاغة وهو ان يوتى
في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك
الايهام فان الوصف بالرحمن لما كان يوهم ان

دقايق النعم لا تصدر عنه تعالى لحقارتها اتى بالرحيم دفعا
لهذا الايهام ثم جملة البسملة هل هي انشائية وخبرية
قال العلامة لنا في ذلك تفصيل حاصله ان الباء اذا كانت
للاستعانة او المصاحبة فالجملة المقدرة اعني اولف مثلا
خبر لصدق حد الخبر عليها وهو الكلام الذي يتحقق مدلوله
خارجا بدون ذكره لتحقق التاليف مثلا بدون
ذكر اولف ومتعلقها اعني الجار والمجرور انشا لصدق
حد الانشا عليه وهو الكلام الذي لا يتحقق مدلوله
خارجا بدون ذكره لعدم تحقق الاستعانة والمصاحبة
له بدون ذكر لبسم الله فان قلت الجار والمجرور ليس
بكلام فكيف جعله انشا قلت هو في معنى الكلام لانه
في معنى استعين باسم الله او اصاحب اسم الله فبان
ان مجموع اولف لبسم الله الرحمن الرحيم على تقدير
الباء المذكورين خبر صدرا انشا عجزا وان كانت للتعدية
فان جعلت متعلقة بفعلة نحو مبتدا او مستعينا
او متبركا فالمجموع كذلك اي خبر صدرا وهو اولف انشا
عجزا وهو الفعلة مع ما تعلق بها من الجار والمجرور
اي لانشا الابتداء بسم الله اي جعله بداية او الاستعانة
او التبرك وان جعلت متعلقة بعمدة نحو ابتدا
او ابتدائي او استعين او استعانتي او تبرك او
تبركي فالمجموع انشا اي الانشا ما ذكر هذا كله اذا
لم تجعل الاسم مقحما او بمعنى المسمى مع اعتبار
الاستعانة او المصاحبة بمعنى الملاحظة والاستحضار
فان جعل الاسم مقحما او بمعنى المسمى ويعتبر عليهما
الاستعانة او المصاحبة بالمعنى المذكور بان جعلت
الباء لاحدهما او قدر متعلقها من مادة احدهما
كانت الاستعانة او المصاحبة بالذات العلية وكان

المجموع

وكان المجموع على جعل الباء لاحدهما خبرا صدرا وعجزا
او خبرا صدرا انشاء عجزا لانه ان قصد بالفعل الاخبار
عن وقوع استعانة او مصاحبة بالذات خارجا كان
جزاء وان قصد به انشا احدهما كان انشاء وهذا
على تقدير المتعلق هل من مادة احدهما فعلة
نحو مستعينا ومصطحبا فان قدر من مادة احدهما
عمدة نحو استعين او استعانتي واصطحب
واصطحابي كان المجموع خبرا عن وقوع احدهما
او انشا لاحدهما فاحفظ على هذا التفصيل هذا
ما يسره المنعم جمعه على هذه الجملة الله من
المسايل الجليلة جعله الله خالصا لوجهه الكريم
وعصمني وقاريه من الشيطان الرجيم وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تمت
في شهر شوال يوم الخميس خلا منه خمس وعشرون
يوما سنة الف ومائتين وخمسه وستين
والحمد لله على التمام وعلى كل حال

بسم الله الرحمن الرحيم الباء اصلية على الحق فتحتاج الى متعلق وذلك المتعلق يقدر في كل شيء بحسبه فتقديره في نحو التاليف اولف وفي القراءة اقرا وها هنا اشكال وهو ان المحذوف ان المقدرة في القران كالمتعلق المقدر في بسملة الكتاب العزيز الذي هو اقرا او اتلو هتلا من كلام الحوادث فان جعلناه من القران لزم تاليف القران من الحادث والقديم والمركب من الحادث والقديم حادث فيلزم ان القران حادث ولزم ايضا تاليف القران من المعجز وهو كلام الله تعالى وغير المعجز وهو المتعلق المقدر والمركب من المعجز وغير المعجز غير معجز فيلزم ان القران غير المعجز وورد ايضا ان المقام قد لا يقتضي تقدير لفظ بعينه بل اي لفظ صالح في المقام فان جعلنا جميع ما يصلح تقديره من القران فلا خفاء في بطلانه للزوم الفت في ذلك وان جعلنا واحدا منها من القران وان جعلنا هامن غير القران لزم احتياج القران القديم الى غيره الحادث ولا خفاء ان ذلك نقص والجواب انا نقول لنا ان نختار كونها من القران كما هو مذهب بعضهم ونقول ان الكلام هنا في القران اللفظي ولا شك ان القران اللفظي بجميع اجزايه حادث فلا محذور في لزوم الجزوء وتدفع الايراد الثاني بمنع كون المركب من المعجز وغير المعجز غير معجز وسند ذلك ان مجموع القران وكل سورة منه وكل ثلاث ايات منه معجز دون الاية والايتين غير معجز والايراد الثالث بان المحكوم بكونه قرانا نوع المقدر الصادق بكل لفظ يصلح في المقام نعم يرد على هذا ان النوع لا وجود له الا في الاذهان فيلزم تركب القران من لفظي وذهني وفرض الكلام في القران اللفظي فليتامل

فليتامل ولنا ان نختار كونه من غير القران كما هو مذهب كثير ولا نقص في احتياج القران اليه من حيث تمام المعنى حذفه وهذا هو عين البلاغة فيكون المحذوف مرادا لله تعالى غير مقول له وهذا هو الاصح بل في ذلك كمال الكمال لان حذفه انما هو لاقتضاء المقام اه صبان على ابن عقيل

بسم الله الرحمن الرحيم الكلام على البسملة شهير لا حاجة الى الاطالة به وانما نذكر هنا تحقيق الخبر والانشا من الجملة المقدرة بها البسملة اعني قولنا اولف مستقيا او متبركا من اسم الله الخ فنقول لا شك ان قولنا مستقيا او متبركا حال من فاعل اولف وقد تقرر ان الحال قيد في عاملها فهما هنا مقيد وقيد والاول خبر لصدق حد الخبر عليه وهو ما يتحقق مدلوله بدون ذكر دال وله والاشبهة ان التاليف يتحقق خارجا بدون ذكر اولف والثاني انشا لصدق حد الانشا عليه وهو ما يتحقق مدلوله بذكر دال فقط ولا شك ان كلا من الاستقامة والتبرك لا يتحقق مدلوله بدون ذكر اللفظ الدال عليه وهو قولنا مستقيا او متبركا فقد اتضح محل الخبرية والانشائية لا يتحقق من جملة البسملة وسقط اشكال كونها انشائية باذ شان الانشا ان لا يتحقق مدلوله بدون ذكر اللفظ الدال عليه والامر هنا ليس كذلك لتحقق التاليف بدون ذكر اولف وكونها خبرية بان الخبر شانه ان يتحقق مدلوله بدون اللفظ وهنا ليس كذلك لان الاستقامة مثلا لا يتحقق مدلولها بدون ذكر اللفظ الدال عليها والقول بان الجملة بتمامها انشا لانشا المتعلق غير سديد اه بناني

على جمع الجوامع

والله الموفق

اللهم صلي على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم